



سوف يعقب الاستعراض التالي حول قطاع صناعة الأسمنت سلسلة تقارير منفردة عن شركات الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم وسوف تتوفر فقط لعملاء جدوى.

صناعة الأسمنت في المملكة العربية السعودية

السعودية اليوم أكبر منتج للأسمنت بين دول الخليج بطاقة إنتاجية تصميمية تخطت 38 مليون طن بنهاية عام 2007، وتتوفر في المملكة تكوينات ضخمة من الحجر الجيري المادة الأساسية المستخدمة في تصنيع الأسمنت والذي تستأجر شركات الأسمنت محاجره من الدولة برسوم رمزية، هذا فضلا عن تدني تكلفة المحروقات التي تتطلب عملية تصنيع الأسمنت كميات كبيرة منها لتشغيل الأفران الضخمة. لذا فإن توفر هذين العنصرين يجعل وضع المملكة مثاليا لإنتاج الأسمنت. وكانت الشركات الثمان المدرجة في قطاع صناعة الأسمنت في سوق الأسهم قد هيمنت على هذه الصناعة لعقود طويلة، لكن هذا الوضع أخذ في التغير الآن حيث تم في السنوات الأخيرة إصدار ستة تراخيص لمصانع أسمنت جديدة وهناك إجراءات قيد النظر لإصدار سبعة أخرى.

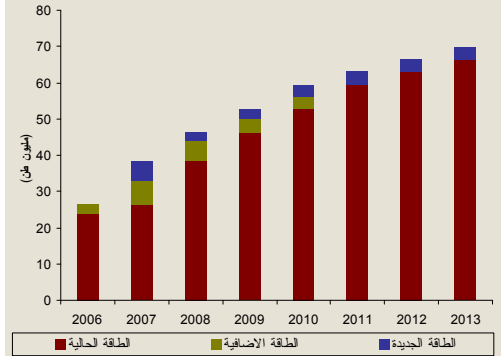
وتشهد هذه الصناعة حالياً عمليات توسعة كبيرة في الإنتاج من خلال تطوير وتحديث مصانع الأسمنت القائمة وإنشاء مصانع وشركات أسمنت جديدة، لذا نتوقع أن يبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية من هذه المادة حوالي 69,9 مليون طن بحلول عام 2013 في الوقت الذي لم تتعدى فيه 23,8 مليون طن عام 2005. وكان العام الماضي قد شهد إضافة 12 مليون طن من الطاقة الإنتاجية الجديدة سيتم إلحاقها بحوالي 7,8 مليون طن هذا العام. ونتوقع في ضوء الطفرة الحالية في قطاع الإنشاء والمقاولات أن تتمكن كافة المصانع القائمة من العمل بكامل طاقتها التصميمية بل ربما تتعداها.

يعتبر الأسمنت سلعة إستراتيجية لذا يتم تحديد سقف أعلى لأسعاره تتعهد شركات الأسمنت المدرجة بالالتزام به وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، لكن فترة الاثني عشر شهراً الماضية شهدت ارتفاع أسعار الأسمنت فوق ذلك السقف حيث تسببت عمليات التصدير الكبيرة في شح مادة الأسمنت مما هدد بتوقف العمل في تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية وحدا بالحكومة للتدخل. وقد تراجعت الأسعار إلى المستويات المحددة عقب حظر عمليات التصدير في يونيو 2008، إلا أن المخاوف الآن هي أن يؤدي الفائض في المعروض من الأسمنت إلى انهيار أسعاره.

ونعتقد أن المعطيات الأساسية لصناعة الأسمنت تظل قوية وأن الفجوة بين العرض والطلب سوف يتم جسرهما بمجرد أن تدخل المشاريع الجديدة المخطط لها حيز التنفيذ. ونستبعد نشوب حرب أسعار حيث يدرك منتجي الأسمنت جيداً أن تداعيات ذلك سوف تكون وخيمة على الجميع، لكنهم ربما يتفوقون على قبول سقف أسعار أقل في نهاية الأمر. وكانت سياسة تحديد أسعار الأسمنت هذه قد لعبت دوراً هاماً في الماضي في خدمة الأهداف الإستراتيجية للحكومة وقطاع صناعة الأسمنت على حد سواء لذا نرجح استمرارها مستقبلاً.

وسوف تستمر الجهات المختصة في رصد أوضاع العرض والطلب على مادة الأسمنت ونرجح أن تلجأ لرفع الحظر المفروض على تصديره قبل نهاية العام الجاري (رغم أنها قد تلجأ لإعادة فرضه في حالة ارتفاع الأسعار بصورة حادة). وسوف يمكن النظام الجديد الخاص بإصدار رخص لتصدير الأسمنت الحكومة في التحكم في المعروض منه وبالتالي في أسعاره. ونعتقد أن تصدير الأسمنت يعتبر حيوياً لمستقبل هذه الصناعة وخصوصاً أن الدول الأخرى في المنطقة تعكف على تعزيز طاقتها الإنتاجية.

إنتاج الأسمنت في المملكة



المزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
براد بورلاند
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

أو معد التقرير

قاسم عبدالكريم
مدير بحوث ودراسات الأسهم
gabdulkarim@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 1 279-1111

الفاكس +966 1 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

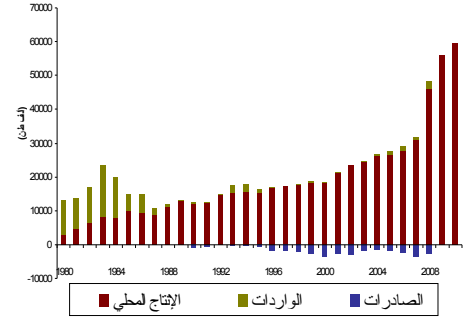
www.jadwa.com



صناعة الأسمنت في المملكة العربية السعودية

شهدت خمسينات القرن الماضي إنشاء أول مصنع للأسمنت في المملكة في مدينة جدة بواسطة شركة الأسمنت العربية، ثم تعاقبت على صناعة الأسمنت في السعودية دورات من الازدهار والانحسار مقتفية أثر الدورات الاقتصادية في البلاد. وكانت حقبة السبعينات إبان الطفرة النفطية الأولى قد أذنت بانطلاق أول فترات النمو السريع في صناعة الأسمنت في المملكة مدفوعة بالإنفاق الضخم على مشاريع البنية التحتية. ثم حققت المملكة الاكتفاء الذاتي في صناعة الأسمنت بنهاية الثمانينات وانتقلت بعدها إلى مرحلة تصديره بحلول منتصف التسعينات. واليوم تعتبر السعودية أكبر منتج للأسمنت في منطقة الخليج من حيث الطاقة التصميمية التي بلغت حوالي 38 مليون طن عام 2007 (كان الإنتاج الفعلي العام الماضي في حدود 30.3 مليون طن)، كما تأتي في المركز الثالث من حيث حجم الإنتاج على مستوى الشرق الأوسط بعد أكثر دولتين كثافة سكانية في المنطقة وهما إيران التي بلغ إنتاجها عام 2007 ما يقارب 55 مليون طن ومصر التي أنتجت العام الماضي حوالي 38 مليون.

الإنتاج والواردات والصادرات



المواد الخام

المادة الخام الرئيسية لصناعة الأسمنت هي الحجر الجيري وهو صخور رسوبية تشكل كربونات الكالسيوم نصفها تقريباً وتتمتع السعودية بمخزون هائل منها رغم أنها تعاني ندرة نسبية في النوع عال النقاء الذي يستخدم في صناعة الأسمنت الأبيض. ويشكل الحجر الجيري بين 70 إلى 80 بالمائة من المواد الخام الداخلة في تصنيع الأسمنت.

تتمتع المنطقة الوسطى بأضخم طبقات رسوبية من الحجر الجيري الملائم لصناعة الأسمنت وبصفة خاصة في منطقتي السلي وطويق حيث يصل سمك أو ارتفاع طبقة الحجر الجيري في منطقة السلي إلى حوالي 170 متراً بينما يبلغ عرضها 30 كيلومتر، أما في منطقة الخف حول القصيم فيتراوح سمك طبقة الحجر الجيري بين 20 إلى 25 متراً. ويوجد الحجر الجيري الناعم الذي يستخدم في صناعة الأسمنت المقاوم للكبريتات في منطقة مرات.

أما في المنطقة الغربية فنجد أن الحجر الجيري يتكون في معظمه من الشعب المرجانية المرتفعة الممتدة على ساحل البحر الأحمر من جزر فرسان في الجنوب إلى منطقة حقل في الشمال (بالقرب من خليج العقبة). أما في المنطقة الشرقية فنجد أن معظم تكوينات الحجر الجيري عبارة عن صخور كربونية غنية بالماغنيسيوم وهي ليست بالنقاء المطلوب لصناعة الأسمنت ولكن رغم ذلك توجد تكوينات مناسبة لصناعة الأسمنت في 4 مناطق على الأقل منها منطقتي الهفوف والدمام. وتتكون طبقة الحجر الجيري في المنطقة الجنوبية في معظمها من رسوبيات جيرية تشكلت في العصر الجوراسي. ولا يتوفر الحجر الجيري الجيد الملائم لصناعة الأسمنت بكثرة في المنطقة الشمالية لكن هناك طبقات رسوبية يمكن استغلالها بصورة مجدية اقتصادياً بالقرب من الجوف وعرعر.

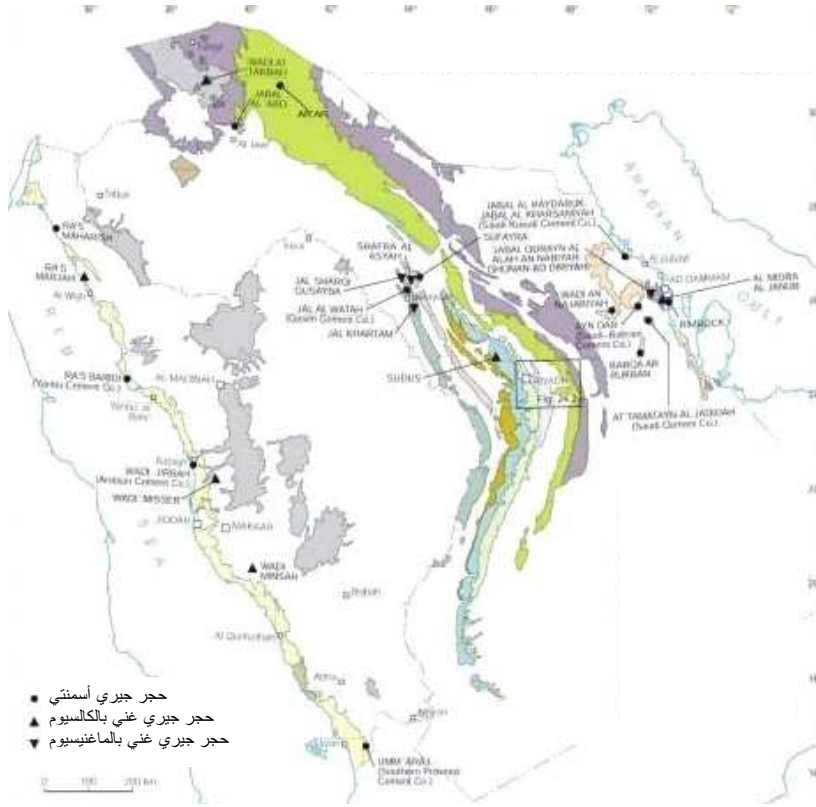
وتشمل الخامات الأخرى التي تستخدم في صناعة الأسمنت مواد الطين والرمل والجبس وخام الحديد وهي تشكل مجتمعة ما نسبته 30 بالمائة من المنتج النهائي، وجميعها متوفرة في الطبيعة وبكميات كبيرة في المملكة باستثناء خام الحديد، لذا تلجأ معظم مصانع الأسمنت إلى تأمين حاجتها منه من شركة سابك التي تنتج البتروكيمياويات والمعادن محلياً.

عمليات التصنيع وخصائصها

يتم استخراج الحجر الجيري والطين من المحاجر عن طريق النسف ومن ثم نقلها إلى مصانع الأسمنت بواسطة الشاحنات أو السيور الناقلة حيث يتم تكسيرها هناك إلى قطع صغيرة بحجم 1 ½ بوصة تقريباً. وبعد ذلك يتم طحن جميع المواد المستخدمة في صناعة الأسمنت إلى جسيمات دقيقة داخل مطحنة فولاذية عمودية وذلك بكبسها بواسطة



التكوينات الجيولوجية للحجر الجيري في السعودية



- حجر جيري أسمنتي
- ▲ حجر جيري غني بالكلسيوم
- ▼ حجر جيري غني بالماغنسيوم

ترسبات الجبيلة، الدرع العربي	ترسبات مرجانية على ساحل البحر الأحمر
ترسبات جبال طويق، تكوينات وادي حنيفة	صخور بركانية مرجانية
تكوينات مرات وضرمة	تكوين الدام
تكوين جبلة	تكوينات أم الرضمة وطريف والدام
تكوين الخف	تكوين رماح
تكوين الجوف	تكوينات السلي واليمامة وبويب

أسطوانات مخروطية وكرات فولاذية، ثم يتم خلطها جميعاً للحصول على المزيج المطلوب حسب نوع الأسمنت المراد إنتاجه.

يُسخن الخليط في أفران دوّارة عملاقة تصل درجة الحرارة داخلها إلى 1,450 درجة مئوية في عملية تسمى التكليس حيث يتم تحويل المادة الخام إلى كلينكر (عقيدات صغيرة لونها رمادي داكن يبلغ قطر الواحدة منها 3-4 سم. أما المرحلة الأخيرة من عملية التصنيع فهي طحن الأسمنت وتتضمن سحن الكلينكر بواسطة كرات فولاذية مختلفة الحجم وإضافة كميات من الجبس الهدف منها إطالة فترة تماسك مادة الأسمنت بعد خلطها بالمياه. وتتم تعبئة الأسمنت في أكياس زنة 50 كيلوجرام أو يتم شحنه سائلاً بواسطة الشاحنات أو مقطورات السكك الحديدية.

تتسم صناعة الأسمنت بضخامة الاستثمارات المالية المطلوبة والاستهلاك العالي من الوقود، حيث تتراوح تكلفة إنشاء مصنع أسمنت يشمل خط إنتاج واحد بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن سنوياً في حدود 250 إلى 300 مليون دولار، وذلك استناداً على تكلفة المشاريع التي نفذتها مؤخراً الشركات الصينية التي أصبحت من المقاولين الرئيسيين لهذه الصناعة بفضل انخفاض أسعارها مقارنة بالشركات التقليدية في صناعة معدات الأسمنت من دول مثل ألمانيا وإيطاليا. وعادة ما تشكل تكلفة المصنع والمعدات حوالي 30 بالمائة من إجمالي تكاليف الإنتاج (بتراوح عمر مصنع الأسمنت في حدود 10 سنوات في المتوسط).

أما تكلفة الوقود والطاقة وهدمها فتشكل حوالي 20 بالمائة من إجمالي تكاليف الإنتاج بالرغم من أن صناعة الأسمنت في السعودية تتمتع بأسعار ووقود منخفضة جداً مقارنة بنظيرتها في المنطقة وعلى مستوى العالم كما أن شركات الأسمنت المرخصة تدفع



مصارييف تعتبر رمزية مقابل استئجارها لمحاجر الحجر الجيري وهو وضع من المتوقع أن يتغير بمجرد البدء في تطبيق نظام المناقصات التنافسي الجديد الذي أعلنته الحكومة مؤخراً (أنظر الجزء الخاص بـ "أوضاع وتركيبه صناعة الأسمنت").

تفتقر مصانع الأسمنت إلى المرونة في خفض تكاليف الإنتاج وذلك بسبب التكلفة المرتفعة للمصانع أصلاً وصعوبة وقف الأفران بعد وصول درجة الحرارة فيها إلى الحد المطلوب، هذا عدا أن الإنتاج الأقصى لمصنع الأسمنت محدود بطاقته التصميمية فضلاً عن أن نقل الأسمنت مكلف جداً مما يجعل معظم المصانع تفضل بيع منتجاتها في موقع المصنع علاوة على ضرورة تشييد المصنع في منطقة متاخمة لمحاجر الحجر الجيري وقربه من مراكز الاستهلاك في نفس الوقت.

يمثل الأسمنت العادي (بورتلاند) معظم الأسمنت المنتج في المملكة بالإضافة إلى أنواع أخرى تنتج محلياً تشمل الأسمنت المقاوم للكبريتات والأسمنت الأبيض. وتعتبر فترة صلاحية استخدام الأسمنت قصيرة جداً بعد إنتاجه في صورته النهائية حيث لا تتعدى شهر واحد بالنسبة للسائب وستة أشهر للأسمنت المعبأ في أكياس حيث أن الظروف المناخية وخاصة الرطوبة تتسبب في تلف الأسمنت بسرعة شديدة.

لا تتطلب صناعة الأسمنت تخصيص مبالغ مالية كبيرة للتسويق أو الدعاية باعتبار أن الأسمنت سلعة أساسية، مما يرفع من هوامش أرباح الشركات في هذه الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في سوق الأسهم.

أوضاع وتركيبه صناعة الأسمنت

خضعت صناعة الأسمنت في المملكة تاريخياً لسيطرة مجموعة محدودة من الشركات حيث ظلت ثمان شركات مدرجة في سوق الأسهم تستحوذ لعقود طويلة على معظم إيرادات هذه الصناعة التي بلغت 7,7 بليون ريال عام 2007 (لا تشمل إيرادات الشركات الخاصة)، إلا أن هذا أخذ في التغير بعد صدور تراخيص لعدد 6 شركات جديدة خلال السنوات الخمس الماضية شرع بعضها في الإنتاج الفعلي ومن المتوقع أن تدخل جميعها مرحلة الإنتاج بحلول عام 2010. ويتضمن الجدول أدناه جميع شركات الأسمنت العامة والخاصة مع طاقتها التصميمية.

مواقع شركات الأسمنت وطاقاتها الإنتاجية

اسم الشركة	الموقع	المنطقة	عامة أو خاصة	الطاقة الإنتاجية عام 2008 (بالآلف طن)	الطاقة الإنتاجية عام 2010 (بالآلف طن) ¹
أسمنت السعودية	الدمام	الشرقية	عامة	7,862	8,540
أسمنت ينبع	ينبع	الغربية	عامة	4,620	7,920
أسمنت العربية	جدة	الغربية	عامة	4,950	6,440
أسمنت اليمامة	الرياض	الوسطى	عامة	6,325	6,325
أسمنت الجنوب	أبها	الجنوبية	عامة	6,270	6,270
أسمنت الشرقية	الخرسانية	الشرقية	عامة	3,630	3,630
أسمنت القصيم	بريدة	الوسطى	عامة	3,520	3,520
أسمنت الرياض	الرياض	الوسطى	خاصة	1,650	3,300
أسمنت نجران	نجران	الجنوبية	خاصة	2,200	3,300
أسمنت تبوك	تبوك	الشمالية	عامة	1,320	2,970
أسمنت الشمالية ²	عرعر	الشمالية	خاصة	2,200	2,200
أسمنت الجوف ³	طريف	الشمالية	خاصة	-	1,665
أسمنت المدينة	مرات	الوسطى	خاصة	1,650	1,650
أسمنت الصفوة ⁴	مكة	الغربية	خاصة	-	1,650
الإجمالي				46,197	59,380

¹نهاية المرحلة الأولى من التوسعة الجارية مشتملة على الخطوط الإنتاجية التي توقفت عن العمل في شركتي أسمنت السعودية وأسمنت العربية.

²يتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2008.

³يتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2009.

⁴يتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2010.



في الوقت الحالي هناك 11 شركة أسمنت منتجة وشركة واحدة يتوقع أن يبدأ إنتاجها خلال عام 2008 بالإضافة إلى شركتين جديديتين تسعيان إلى إطلاق عملياتهما الإنتاجية خلال العامين القادمين.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية قد أعلنت مؤخراً أنه سيتم إصدار فقط 7 رخص جديدة لمنح حق امتياز استخراج الحجر الجيري لمصانع الأسمنت الجديدة وأن اثنتان من الرخص السبعة تم تخصيصهما لمصانع في حائل والباحة بينما ستطرح الرخص الخمس المتبقية عبر مزاد تنافسي حيث ستمنح امتيازات المحاجر لأفضل العروض وسيتم إلزام أصحاب العطاءات الفائزة بطرح 50 بالمائة من المشروع للاكتتاب بسعر التكلفة الفعلية دون علاوة إصدار. وبإكمال هذه المناقصة للرخص الجديدة سيبلغ عدد شركات الأسمنت في المملكة 21 شركة كحد أقصى. وقد تم إخطار الشركات المؤهلة بتقديم عروضها لمحاجر الحجر الجيري في يوليو الماضي.

ويعتبر هذا الإعلان غاية في الأهمية لأنه أنهى التخمينات بشأن عدد مشاريع الأسمنت الجديدة التي سيتم إطلاقها. وكانت وزارة التجارة والصناعة قد وافقت على 27 رخصة من بين 70 طلباً قدمت إليها مما أدى إلى خلق حالة قلق جاد وسط المنتجين والمستثمرين بشأن احتمال أن تكون هناك طاقة فائضة كبيرة في الأسمنت، ولكن الآن أصبح في حكم المؤكد أن معظم مشاريع الأسمنت الجديدة التي حصلت على سجلات تجارية مؤخراً لن تكون قادرة على الشروع في التنفيذ. والميزة الوحيدة للسجل التجاري هو أنه يمكّن حامله من الاشتراك في المناقصة للفوز بوحدة من امتيازات محاجر الحجر الجيري الخمس المتاحة الآن.

لقد وافقت وزارة البترول والثروة المعدنية في لجم المناقصة الضارة من خلال منحها تراخيص المحاجر بصورة متوازنة في جميع أنحاء المملكة وضمنت في نفس الوقت توفر الأسمنت في أي موقع تحتاج إليه عمليات تطوير البنية التحتية. ويوضح الرسمين البيانيين إلى اليمين كيف أن الطاقة الإنتاجية ستتحول باتجاه الغرب الآن حيث ستقام مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وباتجاه الشمال الذي سيشهد إرتفاع وتيرة النشاط في مشاريع التعدين وإنشاء البنية التحتية. ويعزى التراجع الحاد في حصة المنطقة الوسطى من الطاقة الإنتاجية إلى دخول معظم الطاقة الجديدة لهذه المنطقة مرحلة الإنتاج خلال عام 2007 (حيث زادت الطاقة الإنتاجية من حوالي 4,8 مليون طن إلى 8,3 مليون طن بنهاية العام) بينما ستبدأ الطاقة الجديدة في المناطق الأخرى الدخول في مرحلة الإنتاج لاحقاً.

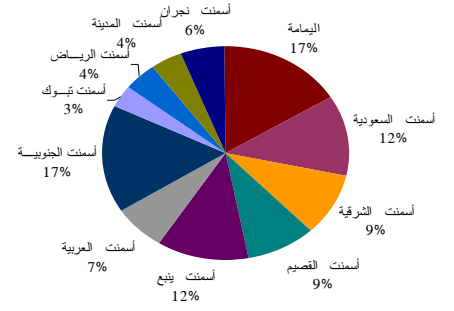
ظلت المنافسة شبه غائبة نتيجة لتفاهم ظل قائماً لسنوات بين شركات الأسمنت والجهات الحكومية ذات الصلة يتم بمقتضاه الاتفاق على حد أعلى لأسعار بيع الأسمنت يكون مقبولاً للجميع ويلتزمون به. ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في تقادي المنافسة انتشار المصانع بطريقة متوازنة في جميع أنحاء المملكة حيث يركز كل منها على تلبية الطلب في محيطه القريب فضلاً عن أن نقل الأسمنت مكلف جداً مما يصرف المنتجين عن التفكير في بيع منتجاتهم خارج مناطقهم.

الإنتاج

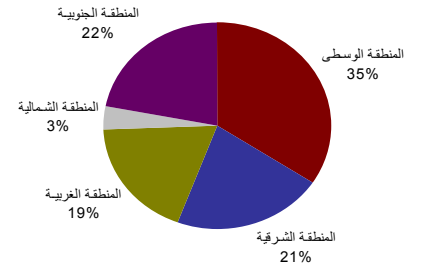
حققت المملكة العربية السعودية الاكتفاء الذاتي من الأسمنت عام 1989 وصدرت أول شحنة إلى الخارج في العام التالي وأعقب ذلك فترة تباطؤ فيها نمو الإنتاج بشدة وجاءت متزامنة مع الأداء الاقتصادي المتباطئ خلال حقبة التسعينات. ولكن الإنتاج بدأ يستجمع قواه مطلع هذا العقد استجابة للإشارات المبكرة للانتعاش الاقتصادي وبحلول عام 2006 شهد طفرة قوية نتيجة للطاقة الإنتاجية الجديدة والسحب من المخزونات المتركمة.

سجل إجمالي إنتاج الأسمنت الفعلي رقماً قياسياً عام 2007 حيث بلغ 30,3 مليون طن بزيادة قدرها 12 بالمائة عن العام السابق وهو إنتاج يفوق في الحقيقة الطاقة الإنتاجية التصميمية للمصانع التي لجأت إلى السحب من مخزون الكليكر الذي تراكم لديها خلال سنوات التباطؤ الاقتصادي، كما حققت الصادرات هي الأخرى عام 2007 أعلى

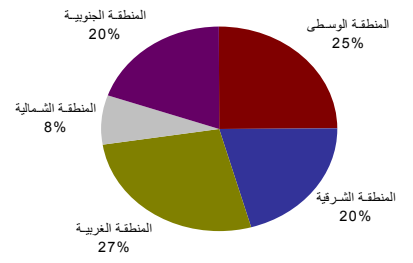
الطاقات الإنتاجية التصميمية



الطاقة الإنتاجية حسب المنطقة (2007)



الطاقة الإنتاجية حسب المنطقة (2010)





مستوى على الإطلاق حيث بلغت الكمية المصدرة 3,57 مليون طن. وبالمقابل كانت هناك كمية قليلة من الواردات وخاصة الكلينكر وبعض أنواع الأسمنت التي لا تنتج محلياً.

الإنتاج الفعلي للأسمنت خلال الفترة 2002 – 2008 (بالآلاف طن)

اسم الشركة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسمنت اليمامة	2,849	3,111	3,512	3,566	3,847	4,654	2,775
أسمنت السعودية	4,483	4,555	4,705	5,003	4,966	5,289	2,807
أسمنت الشرقية	2,461	2,699	2,374	2,493	3,229	3,482	1,860
أسمنت القصيم	1,799	1,984	2,169	2,226	2,231	3,464	1,822
أسمنت ينبع	4,162	4,162	4,256	3,742	3,521	4,622	2,291
أسمنت العربية	2,629	2,597	2,799	3,022	3,026	2,824	1,522
أسمنت الجنوب	3,692	3,799	4,214	4,561	4,600	4,613	2,809
أسمنت تبوك	1,184	1,166	1,445	1,419	1,633	1,361	746
أسمنت الرياض	--	--	--	--	--	--	826
أسمنت نجران	--	--	--	--	--	--	573
أسمنت المدينة	--	--	--	--	--	--	493
الإجمالي (بالآلاف)	23,259	24,073	25,474	26,032	27,053	30,309	18,524
معدل النمو	--	1.73%	3.08%	2.86%	3.07%	4.51%	--
التغير السنوي	--	3.50%	5.80%	2.20%	3.90%	12.00%	--

¹ الإنتاج حتى يونيو 2008

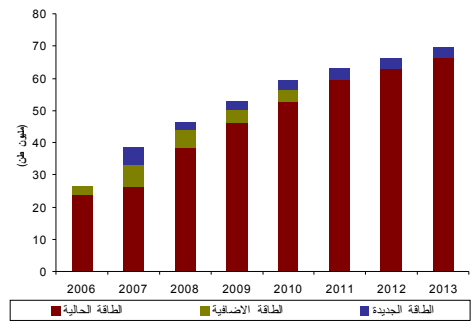
الطاقة الإنتاجية

يتوقع حدوث زيادة ضخمة في الطاقة الإنتاجية في المستقبل المنظور حيث من المحتمل أن يفوز إجمالي الطاقة الإنتاجية السنوية للأسمنت إلى 69,9 مليون طن بحلول عام 2013 مقارنة بـ 23,8 مليون طن عام 2005. لقد ارتفعت الطاقة الإنتاجية العام الماضي بأكثر من 12 مليون طن ويتوقع أن تضاف إليها زيادة أخرى في حدود 7,8 مليون طن هذا العام، لكن نتوقع أن تتباطأ وتيرة الارتفاع بعد عام 2010 مما سيؤدي إلى استقرارها بعد عام 2013 عندما تكون الدفعة الثانية من مصانع الأسمنت الجديدة قد اكتملت (تم طرح المناقصات لمنح امتيازات المحاجر للشركات المؤهلة). أما بالنسبة للمرحلة الثانية من زيادة الطاقة الإنتاجية فقد افترضنا أن كل واحد من المصانع السبعة سيعمل بطاقة تصميمية تبلغ 1,5 مليون طن في العام وأن إجمالي الطاقة الإنتاجية التي ستضاف إلى الإنتاج الكلي ستبلغ 3,5 مليون طن سنوياً خلال الفترة من 2011 إلى 2013.

وقد جاءت الزيادة الكبيرة الحالية في الطاقة الإنتاجية نتيجة لعمليات التحديث والتطوير التي أجريت على المصانع القائمة أصلاً وبسبب إنشاء شركات أسمنت جديدة. ونتوقع في ضوء الطفرة في قطاع التشييد التي يشهدها الاقتصاد السعودي حالياً أن تعمل معظم المصانع الجديدة بكامل طاقتها التصميمية أو أكثر (عادة ما تلجأ الشركات المتعاقدة إلى تصميم مصانع الأسمنت بطاقة إنتاجية تزيد بنسبة 10 إلى 15 بالمائة عن الحد المتفق عليه في العقد).

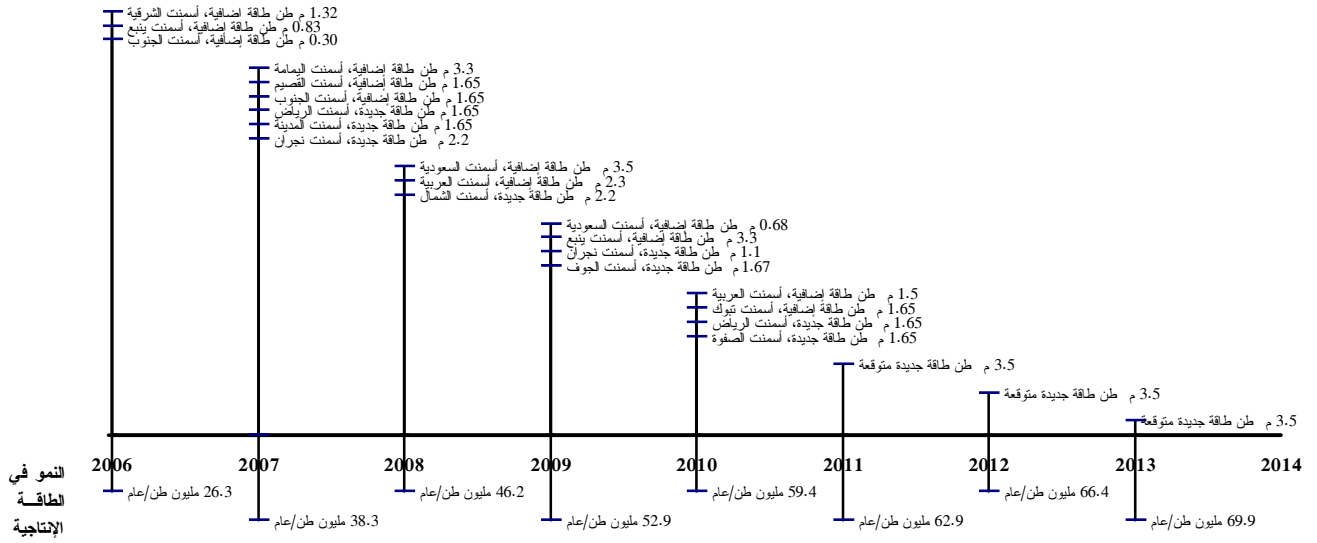
ومن المعلوم أن الوصول إلى العمل بكامل الطاقة الإنتاجية لا يتم بصورة فورية حيث تحتاج المصانع الجديدة عادة لفترة تتراوح بين 3 إلى 12 شهراً قبل أن تستطيع الوصول إلى تلك المرحلة. وقد لجأت معظم المصانع السحب من مخزونها من الكلينكر الذي تراكم لديها خلال السنوات السابقة نتيجة لانتعاش الطلب على الأسمنت عام 2007.

زيادة هائلة في الطاقة الإنتاجية





الجدول الزمني لمشاريع التوسعة والمصانع الجديدة



أسباب الزيادة الهائلة في الإنتاج

الطفرة الاستثمارية: حفزت إيرادات النفط الضخمة وحركة الإصلاح والتحرير الاقتصادي القوية طفرة استثمارية تمثلت في إنشاء المدن الاقتصادية الجديدة وتطوير البنية التحتية وتنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية حيث بلغت قيمة المشاريع المخطط لتنفيذها أو تلك قيد التنفيذ حوالي 500 بليون دولار أمريكي وهي مشاريع تدخل مادة الأسمنت مكون رئيسي في الكثير منها.

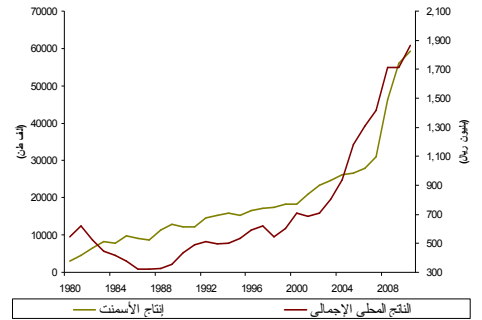
توفر التمويل الرخيص: هناك عدة عوامل سهلت على شركات الأسمنت التي تسعى إلى توسيع إنتاجها الحصول على التمويل منخفض التكلفة من أهمها إصدارات حقوق الأولوية في الشركات العامة المدرجة في سوق الأسهم كما يتوفر التمويل أيضاً من خلال الاكتتابات العامة بالنسبة للمشاريع المبتدئة والقروض الميسرة التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي المملوك للدولة لمصانع الأسمنت القائمة، فضلاً عن تراكم الأرباح المستتقة وغيرها من الاحتياطات النظامية لمصانع الأسمنت القائمة خلال العقد الماضي التي سحقت الفرصة لتوظيفها في أنشطة منتجة بسبب زيادة الطلب على الأسمنت.

تقادم المنشآت الإنتاجية والرغبة في إحلالها: تعكف الكثير من الشركات القائمة على استبدال منشآتها الإنتاجية العتيقة بخطط إنتاج حديثة ذات إنتاجية أعلى وكفاءة أفضل من حيث التكلفة واستهلاك الوقود. كذلك أصبحت الحكومة أكثر صرامة فيما يتعلق بفرض متطلبات مكافحة التلوث حيث تم إغلاق أحد المصانع في جدة بسبب موقعه داخل المدينة.

قانون الرهن العقاري: وافق مجلس الشورى السعودي على مسودة قانون الرهن العقاري المقترح وهو الآن في انتظار المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء. وسيضاعف تطبيق هذا القانون من قوة الطلب على المساكن بين المواطنين الذين تتزايد أعدادهم بسرعة، وهو طلب يعتبر في الأصل قوياً.

فرص التصدير: أدى الطلب الكبير على الأسمنت السعودي من قبل الدول الخليجية الأخرى وبعض الدول المجاورة إلى تحفيز شركات الأسمنت لزيادة طاقتها الإنتاجية أو إنشاء مصانع جديدة وذلك لاغتنام فرص التصدير السانحة.

الناتج الإجمالي وإنتاج الأسمنت





الأسعار

ظلت شركات الأسمنت تحاول وعلى مر السنين التحكم في الأسعار وكان نصيبها من النجاح متفاوتاً. وكانت الأسعار قد انهارت في نهاية التسعينات حتى وصلت إلى 53 ريال للطن في عام 2000 نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المواتية لدرجة اضطرت معها شركات الأسمنت المنهكة التفكير في الاندماج وهي فكرة تجددت مرة أخرى عند انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بسبب المخاوف من المنافسة الخارجية. لكن الأوضاع اختلفت الآن نتيجة الانتعاش الاقتصادي الكبير حيث قفز سعر طن الأسمنت إلى 200 ريال بحلول عام 2004 عاكساً الزيادة الكبيرة في الطلب وأيضاً ارتفاع الأسعار في أسواق الصادر. وقد ارتفعت مبيعات الأسمنت بمتوسط سنوي بلغ 5,4 بالمائة خلال السنوات العشر المنتهية في عام 2007 بينما نما العرض (مجموع الإنتاج المحلي والواردات) بمتوسط سنوي 6 بالمائة خلال نفس الفترة.

ولما كان الأسمنت يعتبر سلعة إستراتيجية لا يمكن ترك تحديد سعرها لظروف السوق فقط، لذا نجد أن تحديد السقف الأعلى لسعره يتم بالتشاور بين شركات الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم ووزارة التجارة والصناعة. وتشمل العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد السقف السعري لمادة الأسمنت أنماط العرض والطلب التاريخية والحالية ومتطلبات حماية المستهلك وفي نفس الوقت مراعاة مصالح شركات الأسمنت. وبالطبع تستطيع شركات الأسمنت البيع بأقل من السعر الأقصى، لكن لا توجد أي قيود على الأسعار التي يبيع بها الموزعون. وتختلف الأسعار حسب نوع الأسمنت (جميع الأسعار المشار إليها في هذا التقرير هي أسعار الأسمنت العادي ما لم يذكر خلاف ذلك). ولم يتم تعديل الحد الأعلى لأسعار الأسمنت طيلة السنوات الثلاث الماضية باستثناء مرة واحدة خلال فترة الـ 12 شهراً الأخيرة عندما أوقفت وزارة التجارة والصناعة العمل بنظام تثبيت السعر ثم عادت للعمل به بعد فترة قصيرة.

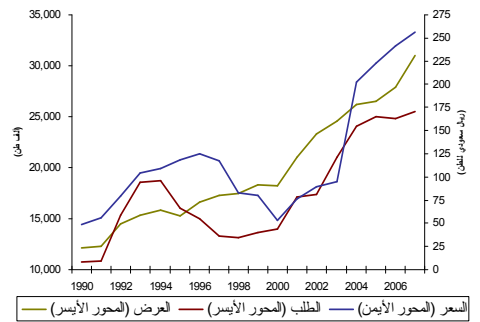
أثار الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية مخاوف في أوساط شركات الأسمنت من أن يؤدي ذلك إلى انهيار كبير في الأسعار غير أنها ظلت تسير في اتجاه تصاعدي متذبذب خلال الـ 12 شهراً الماضية وذلك بسبب النقص في المعروض من الأسمنت نتيجة لقوة الطلب المحلي وزيادة حجم الصادرات (تفوق الأسعار في الدول المجاورة السقف السعري لوزارة التجارة بنسبة 30 بالمائة).

وكانت أسعار الأسمنت المحلية قد ارتفعت فجأة وبشدة الصيف الماضي بسبب نقص المعروض، ولأول مرة منذ عدة سنوات ظهرت في المملكة سوق سوداء للأسمنت وغيره من مواد البناء (بلوكات الأسمنت والخرسانة الجاهزة). وقد كان ذلك النقص مفاجئاً وحاداً لدرجة لم يعد معها لمقاولي البناء خيار غير تمرير التكلفة العالية للأسمنت إلى عملائهم مما أدى إلى إبطاء أو تعليق العمل في بعض المشاريع إلى حين انخفاض الأسعار.

وكان رد الفعل الأولي لوزارة التجارة والصناعة هو إلغاء نظام تثبيت الأسعار بناءً على الافتراض بأن شركات الأسمنت أبقت على الأسعار مرتفعة عمداً بالرغم من بدء الإنتاج في التوسعات الجديدة. لكن لم ينتج عن ذلك الإجراء أي أثر بسبب انخراط الموزعون في تصدير الإنتاج الجديد إلى الخارج. واستمرت الأسعار في الارتفاع مع لجوء بعض الموزعين إلى تخزين الأسمنت طمعاً في المزيد من ارتفاع الأسعار. ولم يكن حظ خفض الرسوم الجمركية على الأسمنت بهدف تشجيع الواردات بأحسن حالاً من حظ نظام تثبيت الأسعار.

ثم أصبح أخذ الارتفاع الشديد في الأسعار التي شارفت على 400 ريال للطن والنقص في المعروض من الأسمنت يؤثران في شركات المقاولات بصورة ملموسة، ذلك أن أي زيادة طفيفة في سعر الخرسانة الجاهزة المكون الرئيسي لمعظم المباني تنتج عنها آثار سلبية جداً على التكاليف (قفز سعر بلوكات الأسمنت من 1,150 ريال إلى 1,850 ريال للشحنة المكوّنة من 1000 قطعة). وقد تزامنت تلك الزيادة في أسعار الخرسانة مع زيادة أكبر في أسعار حديد التسليح الذي يستخدم جنباً إلى جنب مع الأسمنت مما

إنتاج ومبيعات وأسعار الأسمنت





أدى إلى إضعاف القدرة على الاستمرار في الصرف على تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية الكبيرة في المملكة. بالإضافة إلى ذلك بدأ النقص في الأسمنت يتهدد العقود الكبيرة التي غالباً ما تتضمن بنودها تواريخ صارمة للتسليم (قد تصل العقوبات إلى فرض غرامة تعادل 10 بالمائة من إجمالي تكلفة العقد في حالة عدم الوفاء بتواريخ التسليم).

ومع استمرار النقص في الأسمنت لجأت وزارة التجارة والصناعة إلى إعادة فرض سقف أسعار تسليم الأسمنت في المصنع عند مستوى 250 ريال للطن، كما لجأت إلى حظر جميع صادرات الأسمنت ابتداءً من يونيو 2008، عدا العمل عن كثب مع شركات الأسمنت لضمان إرسال شحنات من الأسمنت بصفة عاجلة إلى المنطقة الغربية حيث كان النقص على أشده. ونتيجة لذلك انخفضت أسعار الأسمنت بنسبة تقارب 40 بالمائة في يونيو من 440 ريال إلى 280 ريال للطن.

وبحلول يوليو كانت معظم الشركات تبيع بالسعر الذي حددته وزارة التجارة والصناعة أو قريباً منه حسب الموقع (كلما كان العميل قريباً كلما قل السعر). وفي هذا الصدد صرح أحد كبار التنفيذيين في واحدة من كبريات شركات الأسمنت في الرياض مؤخراً قائلاً: "يعتبر قيام أي شركة ببيع الأسمنت دون مستوى 13 ريال للكيس (250 ريال للطن) هو بمثابة إعلان صريح بحرب أسعار".

ومن شأن الزيادة الهائلة في الطاقة الإنتاجية قيد التنفيذ والتي تزامنت مع قرار حظر تصدير الأسمنت الذي اتخذ مؤخراً أن تخلق ضغوطاً كبيرة باتجاه خفض أسعار الأسمنت خلال السنوات القادمة. وسوف تسعى الشركات ووزارة التجارة للتأثير على الأسعار، لكننا نستبعد أن يكون في مقدورهم منع انخفاضها، ونتوقع أن تظل الأسعار مستقرة طيلة الفترة المتبقية من عام 2008 ومعظم عام 2009 ولكنها ستخضع بصورة تدريجية خلال السنوات الثلاث التالية ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 3 إلى 5 بالمائة في العام.

حظر التصدير

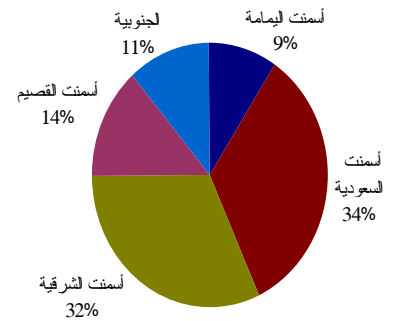
كانت صادرات الأسمنت في طريقها إلى تسجيل رقم قياسي لحظة تطبيق قرار حظر التصدير حيث بلغ عدد الشركات التي انخرطت في التصدير 8 من أصل 11 شركة مقارنة بـ 4 شركات فقط عام 2006. ولم تكن أي من شركات الأسمنت في المنطقة الوسطى تصدّر الأسمنت قبل 3 سنوات بينما انخرطت أربعها في التصدير مطلع هذا العام. وقد شكلت الصادرات نسبة 12,3 بالمائة من إجمالي الإنتاج خلال النصف الأول من العام الحالي بينما لم تتعدى 11,8 بالمائة لعام 2007 بكامله.

صادرات الأسمنت خلال الفترة 2002 - يونيو 2008/1 (بالآلاف طن)

اسم الشركة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008 ¹
أسمنت اليمامة	203	--	--	--	77	339	303
أسمنت السعودية	1,831	1,494	923	967	1,005	1,198	589
أسمنت الشرقية	1,261	498	336	440	915	1,129	507
أسمنت القصيم	--	--	--	--	--	503	234
أسمنت ينبع	--	703	--	--	--	--	--
أسمنت العربية	--	--	--	--	--	--	--
أسمنت الجنوبية	1,129	683	483	335	337	402	294
أسمنت تبوك	--	--	--	--	--	--	--
أسمنت الرياض	--	--	--	--	--	--	202
أسمنت نجران	--	--	--	--	--	--	70
أسمنت المدينة	--	--	--	--	--	--	72
الإجمالي (بالآلاف طن)	4,524	3,378	1,742	1,742	2,334	3,571	2,271

¹ الصادرات حتى يونيو 2008 (شامل صادرات الكلينكر)

مصدري الأسمنت (2007)



ظل تشجيع الصادرات هو السياسة الحكومية المعلنة لفترة طويلة، وكانت المقدره على التصدير هي إحدى المعايير الرئيسية التي أخذت في الاعتبار عند الترخيص لمصانع



الأسمنت الجديدة أو تمويلها. وكانت مصانع الأسمنت القريبة من موانئ التصدير في المنطقة الشرقية نشطة بصورة خاصة في عمليات التصدير وذلك مثل شركة أسمنت السعودية وشركة أسمنت الشرقية اللذين شكلت صادراتهما مجتمعين نسبة 66 بالمائة من إجمالي الصادرات عام 2007.

وقد تعرض قرار حظر التصدير لانتقادات شديدة من قبل شركات الأسمنت حيث يحتج العديد منها بأنه مرتبط باتفاقيات ملزمة مع مستوردين أجانب وأنها تخشى من فرض جزاءات عليها نتيجة لعدم وفائها بالتزاماتها التعاقدية كما تؤكد أن الهدف الأصلي من معظم توسعاتها الجديدة هو التصدير وأن الحظر سيؤدي بها إلى فقدان حصتها في الأسواق الخارجية وسيبعث برسالة مفادها أنهم ليسوا شركاء تجاريين موثوقين.

وقد انعكست مضاعفات قرار الحظر على أسواق التصدير التي تشمل الإمارات والعراق والبحرين (التي استثنيت في وقت لاحق من الحظر) والكويت (حيث يتم إعادة تصدير معظم الشحنات إلى العراق) واليمن والسودان. وقد حذر مسئولون بحرينيون أن 80 بالمائة من أعمال التشييد في الجزيرة على حافة التوقف كما اضطر مستوردون سودانيون إلى بيع شحنات أسمنت تقطعت بها السبل في ميناء جدة دون سعر تكلفتها لتفادي غرامات بقاء البضاعة في مخازن الميناء.

والآن بعد مضي شهرين تقريباً من فرض الحظر بدأت علامات تراكم المخزون تظهر وخاصة في منطقة الرياض وذلك نتيجة لبدء منتجي الأسمنت من المناطق الأخرى توجيه فائض إنتاجهم إليها بسبب طفرة الإنشاءات القوية، وهو تطور ينظر إليه منتجي الأسمنت في المنطقة بأنه إشارة مبكرة لعملية إغلاق ستقود في النهاية إلى حرب أسعار في حال ظل قرار الحظر سارياً. ومن المعلوم أن مصانع الأسمنت تعوزها المرونة في تخفيض إنتاجها نسبة لل صعوبات المرتبطة بوقف الأفران وكذلك ارتفاع نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات.

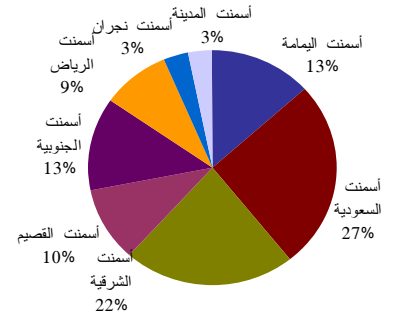
وقد تم تشكيل لجنة حكومية لمراقبة العرض وتعديل القوانين الخاصة بالتصدير إذا دعت الضرورة كما أعلنت وزارة التجارة والصناعة أنه يستلزم الحصول على موافقتها على أي عملية تصدير حالما يتم رفع الحظر، وقد تلقت موانئ التصدير تعليمات بعدم السماح بمرور أي شحنة لا تحمل رخصة تصدير. وفي رأينا نعتقد انه سيتم رفع الحظر قبل نهاية العام الحالي.

وكانت أزمات مشابهة قد حدثت في الماضي يعود تاريخ الأولى منها إلى منتصف الثمانينات فيما سميت آنذاك "بأزمة الإغراق" عندما تقلصت أرباح المصانع المحلية بشدة نتيجة الكميات الكبيرة من الأسمنت منخفض التكلفة التي وردت من دول كانت تعاني من شح في العملات الصعبة ولديها فائض كبير في إنتاج الأسمنت. أما الأزمة الثانية فقد تزامنت مع تباطؤ الاقتصاد المحلي وارتفاع الطاقة الإنتاجية. وفي كلتا الحالتين عانت صناعة الأسمنت من انخفاض الأسعار لفترة طويلة قبل أن يقفز الطلب بصورة كبيرة ويؤدي إلى انتعاش الأسعار.

التوسعات الخارجية

بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية داخل المملكة شرعت بعض الشركات السعودية في توسعة أنشطتها في دول المنطقة، مثال ذلك شركة الأسمنت العربية التي تقوم ببناء مصنع في قطرانة بالأردن تبلغ طاقته الإنتاجية 1,5 مليون طن في السنة ويتوقع أن يبدأ إنتاجه عام 2009، كما يقوم مجموعة من المستثمرين السعوديين (بقشان والعمودي وأسمنت الشرقية) ببناء مصنع أسمنت في اليمن بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن في السنة تكلفته حوالي 260 مليون دولار ينتظر أن يبدأ تشغيله التجريبي في أغسطس 2008، وقد حصل هذا المشروع على قرض من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 70 مليون دولار. وهناك رجال أعمال خليجيين آخرين يستثمرون 60 مليون دولار لبناء مصنع أسمنت ثاني أصغر (طاقته الإنتاجية 500,000 طن سنوياً) في شرق اليمن يتوقع اكتماله عام 2010. كذلك قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً بقيمة 55 مليون دولار لبناء مصنع أسمنت بطاقة إنتاجية قدرها 2,5 مليون طن سنوياً في أثيوبيا يملكه

مصدري الأسمنت (النصف الأول 2008)





رجل الأعمال السعودي محمد العمودي. وفي السودان استحوذ أفراد من عائلة الراجحي على مصنع أسمنت صغير.

ومن جهة يتعرض السوق السعودي لغزو شركات من دول أخرى فشركة أوراسكوم للتشييد المصرية تستثمر من خلال مشروع مشترك مع مجموعة الخياط السعودية لبناء مصنع (الصفوة) للأسمنت في المنطقة الغربية بطاقة إنتاجية 2 مليون طن سنوياً وتكلفة قدرها 360 مليون دولار، كما تقوم شركة مجموعة إيطالسيمينت الإيطالية عبر شراكة مع شركة أسمنت العربية ببناء مصنع للخرسانة الجاهزة بطاقة إنتاجية تبلغ مليون متر مكعب وتكلفة قدرها 125 مليون ريال.

الملاحح المستقبلية

ونعتقد أن المعطيات الأساسية لصناعة الأسمنت تظل قوية وأن الفجوة بين العرض والطلب سوف يتم جسرهما بمجرد أن تدخل المشاريع العديدة المخطط لها حيز التنفيذ (ومن شأن انخفاض أسعار مواد البناء الأخرى أن يسرع من ذلك). ونستبعد نشوب حرب أسعار حيث يدرك منتجي الأسمنت جيداً أن تداعيات ذلك سوف تكون وخيمة على الجميع، لكنهم ربما يتفقون على قبول سقف أسعار أقل في نهاية الأمر. وبغض النظر عن سلامتها من الناحية الاقتصادية، فقد لعبت سياسة تحديد أسعار الأسمنت هذه دوراً هاماً في الماضي في خدمة الأهداف الإستراتيجية للحكومة وقطاع صناعة الأسمنت على حد سواء لذا نرجح استمرارها مستقبلاً.

وسوف تستمر وزارة التجارة والصناعة في رصد أوضاع العرض والطلب على مادة الأسمنت ونرجح أن تلجأ لرفع الحظر المفروض علي تصديره قبل نهاية العام الجاري (رغم أنها قد تلجأ لإعادة فرضه في حالة ارتفاع الأسعار بصورة حادة). وسوف يمكن النظام الجديد الخاص بإصدار رخص لتصدير الأسمنت الحكومة من التحكم في المعروض منه وبالتالي في أسعاره. ونعتقد أن عملية تصدير الأسمنت تعتبر حيوية لمستقبل هذه الصناعة وخصوصاً أن الدول الأخرى في المنطقة تعكف على تطوير طاقتها الإنتاجية.



إخلاء المسؤولية

المعلومات الواردة في هذا البحث (ويشار إليه فيما بعد بـ "البحث") تم الحصول عليها من مصادر متعددة ويعتقد بأنها معلومات موثوق بها ودقيقة، وليس من شأن جدوى للاستثمار تأكيد أن هذه المعلومات دقيقة أو خالية من الأخطاء. ولا يجوز إعادة نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال هذا البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص آخر أو نشره كلياً أو جزئياً لأي غرض من الأغراض دون الموافقة الخطية المسبقة من جدوى للاستثمار.

المعلومات والآراء والتريبات أو التوصيات الواردة في هذا البحث تم تقديمها فقط بغرض الإطلاع. ولا يعتبر هذا البحث مشورة لبيع أو دعوة لشراء أي أوراق مالية، ولا يستهدف استيفاء أي أغراض استثمارية أو مالية أو يهدف إلى تأمين احتياجات خاصة لأي مستثمر يمكن أن يطلع على هذا البحث. الشركة التي يتناولها هذا البحث ليست بالضرورة متوافقة مع الضوابط الشرعية التي تضعها شركة جدوى للاستثمار.

لا تضمن جدوى للاستثمار أو مديريها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو تتعهد صراحة أو ضمناً بدقة أو صحة أو منفعة أي معلومات وردت في هذا البحث أو تتحمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي مسؤولية قانونية ناتجة عن ذلك. ليس الهدف من هذا البحث أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خيار أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلاً. يجب على المستثمر البحث عن رأي مستقل قبل اتخاذ أي إجراء استثماري. كما يجب أن يعي المستثمر أن دخل الاستثمارات يخضع للتقلبات السوقية حيث يمكن أن يتغير السعر في أي وقت.

يعتبر أي إجراء استثماري يتخذه المستثمر بناءً على هذا البحث سواءً أن كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده. من الوارد أن يكون لجدوى للاستثمار أو مديريها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها مصلحة مادية مرتبطة بالأوراق المالية المشار إليها.

تحتفظ جدوى للاستثمار بجميع الحقوق المرتبطة بهذا البحث. يمكن تحديث أو تغيير هذا البحث في أي وقت ودون إشعار خطي مسبق.